

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى المدير العام بنك قطر الوطني - فرع اليمن (فرع بنك اجنبي)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك قطر الوطني - فرع اليمن (فرع بنك اجنبي - البنك) والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وكل من بيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المركز الرئيسي، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وايضاحات البيانات المالية، والتي تتضمن ملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعرض بشكل عادل - من كافة النواحي الجوهرية - المركز المالي لبنك قطر الوطني - فرع اليمن (فرع بنك اجنبي - البنك) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائه المالي وتدقيقاته النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسئوليتنا المتعلقة بتلك المعايير في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن أعمال تدقيق البيانات المالية كما أننا كيان مستقل عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية في الجمهورية اليمنية، وقد أجرنا مسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات والقواعد.

ونعتمد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً معقولاً لرأي التدقيق الخاص بنا.

فقرة تأكيد

نوجه الإهتمام إلى ما يلي:

ما ورد في الإيضاح رقم (٥-١٢) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية والذي يشير إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة. حيث إن التزام البنك بسعر الإقفال الصادر من البنك المركزي اليمني في إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام وكذا في تقييم الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ووفقاً لذلك قام البنك طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بإجراء تحليل الحساسية للعملات الأجنبية وتحديد أثر ذلك على البيانات المالية من واقع سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف الصادر عن البنك المركزي اليمني وبيان أثر التغير على بيان الدخل الشامل نتيجة الإحتفاظ بمواقف قصيرة لمراكز العملات الأجنبية كما هو وارد في الإيضاح رقم (٣٣).

لا يعد رأينا معدلاً في هذا الأمر.

ما ورد في الإيضاح رقم (٣٦) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية والذي يشير إلى تأثير استمرار الأزمة الإقتصادية والإضطرابات السياسية في اليمن والتي لا يمكن التنبؤ بالحل النهائي لها، إن هذه الأحداث يمكن أن تؤثر سلباً على الإقتصاد اليمني وعمليات البنك، لا يعد رأينا معدلاً في هذا الأمر.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل مدقق آخر والذي قام بإبداء رأي غير معدل حول البيانات المالية بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة ومسئولي الحوكمة عن البيانات المالية

يقع على عاتق الإدارة مسئولية إعداد هذه البيانات المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني، ومسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الغش أو الأخطاء.

عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الإستمرارية. وكذلك تقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الإستمرارية وإستخدام أساس مبدأ الإستمرارية المحاسبية إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو إنهاء عملياتها أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسئولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الغش أو الأخطاء وكذلك إصدار تقرير مدقق الحسابات الذي ينضمّن رأياً. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يُعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائماً بتحديد الأخطاء الجوهرية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء هامة، وبصورة فردية أو كلية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بناء على هذه البيانات المالية.

وكمجرد من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على إلتزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق، بالإضافة إلى:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن الغش أو الخطأ، والقيام بتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق إستجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملامنة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الغش التواطؤ أو التزوير

بنك قطر الوطني - فرع اليمن

بيان التغيرات في حقوق المركز الرئيسي

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(جميع الأرقام بالألاف ريال اليمني)

إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
الأصول		
نقدية بالمدونق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	(٧) ١ ٦٤٤ ٢٩٨	١ ٥٧٧ ٩٢١
أرصدة لدى البنوك	(٨) ٧ ٢٢١ ٨٣٣	١٨ ٨٩٠ ٤٠٢
إستثمارات مالية بالكلفة المطفاة	(٩) ١٩ ١٧٠ ٨٦٦	٧ ٢٣٦ ٢٢٥
فروض وسلفيات (بالصافي)	(١٠) ٢ ٢٠٤	٦ ٢٥٦
أرصدة مدينة وأصول أخرى	(١١) ١ ٦٢١٠	٥١ ٤٠٢
ممتلكات ومعدات (بالصافي)	(١٣) ٣٠ ٧٤٤	٢٢ ٨٤٥
إجمالي الأصول	٢٨ ٠٨٦ ١٠٥	٢٧ ٧٨٥ ٠٥١
الإلتزامات وحقوق المركز الرئيسي		
الإلتزامات		
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	(١٤) ٢ ٦٢٤ ٣٥٩	١ ٧٨٥ ٩٣٥
ودائع العملاء	(١٥) ١ ٦٠٢ ٢٨ ٢١٦	١٧ ٣٦٨ ٩٠٤
أرصدة دائنة والإلتزامات أخرى	(١٦) ٣ ٤٨٣ ٣٨٤	١ ٢٤٩ ٥٢٥
مخصصات أخرى	(١٧) ٢٩٩ ٢٦٨	١٥٨ ٣١٦
إجمالي الإلتزامات	٢١ ٠٠٠ ٢٢٧	٢٠ ٥١٢ ٦٨٠
حقوق المركز الرئيسي	(١٨)	
رأس المال	(١٨) ١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
إحتياطي قانوني	(١٨) ١ ١٢٧ ٥٧٧	١ ٠٠٣ ٩٥٢
(خسائر) أرباح مرجحة	(١٨) ٢١٨ ٤١٩	
إجمالي حقوق المركز الرئيسي	٧ ٠٥٨ ٨٧٨	٧ ٢٢٢ ٣٧١
إجمالي الإلتزامات وحقوق المركز الرئيسي	٢٨ ٠٨٦ ١٠٥	٢٧ ٧٨٥ ٠٥١
الإلتزامات عرضية وإلتزامات (بالصافي)	(١٩) ٣ ٩٨٤ ٥٧١	٣ ٧٦٦ ١٧٤

الإيضاحات المرفقة من صفحة (١٠) إلى صفحة (١٣) جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. تقرير مدقق الحسابات المستقل مرفق من صفحة (١) إلى صفحة (٤).

عبد السلام أحمد البدائي
المدير العام

عريف مصطفى المصلي
المدير المالي

عريف مصطفى المصلي
المدير المالي

بنك قطر الوطني - فرع اليمن

بيان الدخل الشامل

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(جميع الأرقام بالألاف ريال اليمني)

إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان		
إيرادات الفوائد	(٢٠) ٣ ١٢٨ ٢٥٠	٢ ٨٣٩ ٤٩٩
يخصم: مصروفات الفوائد	(٢١) (٤٥٤ ٩٠٤)	(١ ٠٨٨ ٥٧١)
صافي إيرادات الفوائد	٢ ٦٧٣ ٣٤٦	١ ٧٥٠ ٩٢٨
إيرادات رسوم وعمولات	(٢٢) ٦١ ٠٦٢	١١٨ ٠١٢
(خسائر) عمليات النقد الأجنبي	(٢٣) (٧٢٩ ٥٧٥)	(٧٠٠ ٧٩٠)
إيرادات أخرى	(٢٤) ٦٦ ٩٧٨	٦٠ ٩٤٤
صافي إيرادات التشغيل	٢ ٠٧١ ٨١١	١ ٢٢٩ ٠٩٤
يخصم: مخصصات	(٢٥) (١٣٦ ٨٥٥)	(١٣٧ ٦٠٤)
يخصم: تكاليف الموظفين	(٢٦) (٣٤٥ ٥٢٢)	(١٩٣ ٦٩٠)
يخصم: إهلاك ممتلكات ومعدات	(٢٧) (١٢ ٢٨٣)	(٨ ٣٣٠)
يخصم: مصروفات أخرى	(٢٧) (٤٩٦ ٣١٨)	(٥١٤ ٣١١)
صافي أرباح قبل الضرائب	١ ٠٨٠ ٨٠٣	٣٧٥ ١٥٩
يخصم: ضرائب الدخل عن العام	(١٠-١٦) (٢٥٦ ٩٠٠)	(١١٨ ١٩٦)
صافي أرباح العام بعد الضرائب	٨٢٣ ٩٠٣	٢٥٦ ٩٦٣
ينود الدخل الشامل الأخرى	-	-
إجمالي الدخل الشامل عن العام	٨٢٣ ٩٠٣	٢٥٦ ٩٦٣

الإيضاحات المرفقة من صفحة (١٠) إلى صفحة (١٣) جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. تقرير مدقق الحسابات المستقل مرفق من صفحة (١) إلى صفحة (٤).

أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطي أو تجاوز الرقابة الداخلية.

الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

التوصل لمدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبية، بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة البنك على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية. في حال إتضح لنا وجود شك جوهري، فإن علينا لفت الإنتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى عدم إستمرار البنك كمشاة مستمرة.

تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

قمنا بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق بالأمور الأخرى في نطاق العمل المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي تم تحديدها خلال أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق ، ويمسك البنك دفاتر حسابات منتظمة، كما أن البيانات المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك الدفاتر. لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفت لأحكام قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته أو قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ خلال العام يمكن أن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.



محمد زهدى مجنى
محاسب قانوني معتمد

صنعا في ٣٠ إبريل ٢٠١٩

بنك قطر الوطني - فرع اليمن

إيضاحات متممة للبيانات المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١. نبذة عن البنك

بنك قطر الوطني - فرع اليمن (البنك) هو فرع بنك اجنبي مملوك بالكامل لبنك قطر الوطني - فرع قيده والسجل التجاري تحت رقم (٢١/٣٨٠٠) بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٧ وقد حصل على ترخيص البنك المركزي اليمني بمزاولة النشاط بقدر مجلس إدارة البنك المركزي رقم (٢٠٠٧/٢٠) بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧.

ومارس البنك نشاطه بالجمهورية اليمنية كفرع بنك اجنبي من خلال مركزه الرئيسي بمدينة صنعاء.

٢. أسس إعداد البيانات المالية

١-٢ بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية للبنك على أساس مبدأ الإستمرارية ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

٣- تم اعتماد البيانات المالية من قبل إدارة البنك بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١٩.

٢-٢ أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٣-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم إعداد عرض البيانات المالية بالريال اليمني (العملة الوظيفية للبنك) وتظهر كل القيم لأقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أُشير بخلاف ذلك).

٤-٢ التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفراضات ذات أثر في تطبيق السياسات المحاسبية وكذا أرصدة الأصول والإلتزامات في تاريخ البيانات المالية وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وتنخض التقديرات وما يتعلق بها من إفراضات للمراجعة بصورة مستمرة كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وأية فترات مستقبلية تتأثر بذلك التغير.

والمعلومات المتعلقة بهذه الأحكام والتقديرات الهامة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على الأرصدة تظهر بالبيانات المالية ضمن الإيضاحات رقم (٤-٣، ١١، ١٥، ١٦، ١٧).

وفما يلي الإفراضات والتقديرات المحاسبية الهامة والمنتجة من قبل إدارة البنك في إعداد هذه البيانات المالية:

البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها

اتصل على ٠١٧٥١٧ ٠١٧٦٧ أو قم بزيارة QNB Yemen@qnb.com



أ. تشمل الأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للبنك على ما يلي:

- تصنيف الأصول والإلتزامات المالية

تقدم السياسات المحاسبية للبنك نطاق الأصول والإلتزامات المالية ليتم تصنيفها ضمن الفئات المحاسبية المختلفة في حالات معينة.

عند تصنيف الأصول المالية «بالتكلفة المطفأة " أو "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو « القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة » تحقق البنك بأنه يلتزم بالوصف المبين في السياسة المحاسبية رقم (٢-٣).

- تقييم الأدوات المالية

تم مناقشة السياسة المحاسبية للبنك حول طرق قياس القيمة العادلة للأدوات المالية في الإيضاح رقم (٥).

- المصادر الرئيسية لتقدير الشكوك
- إنخفاض قيمة الأصول

يمارس البنك حكمه في تقدير مخصص الإنخفاض في قيمة الأصول، وقد تم عرض منهجية تقدير الإنخفاض ضمن سياسة إنخفاض قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية والمبينة في التقارير المالية رقم (٤-٣).

- الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

يتم إحتساب الإهلاك لتزليل تكلفة الممتلكات والمعدات على أساس العمر الإنتاجي المقدر

- الإلتزامات المحتملة الناتجة عن المقاضاة

نظراً لطبيعة عملها، فه يكون البنك طرفاً في دعاوي قضائية قد تنشأ في سياق أعماله الاعتيادية، يركز مخصص الإلتزامات المحتملة التي قد تنشأ عن المقاضاة على احتمالية التدفق الخارجي للموارد الاقتصادية ومكانية الوثوق من تقدير هذه التدفقات الخارجة. تخضع مثل هذ الأمور للكثير من الشكوك ولا يمكن التنبؤ بنتائجها بدقة.

٣- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بصورة ثابتة على الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية فيما عدا آثار تطبيق المعيارالدولي للتقاريرالمالية رقم (٩) والمعيارالدولي للتقاريرالمالية رقم (١0) في ١ يناير ٢٠١٨ على النحو المبين في الإيضاح (٢-٣).

١-٣ المعاملات بالمعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالريال اليمني (العملة الوظيفية للبنك) وثبتت المعاملات بالعملات الأخرى إلى العملة الوظيفية خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، وثبتت الفروق الناتجة ببيان الدخل الشامل، تتمثل أرباح أو خسائر فروق أسعار الصرف للبنود ذات الطبيعة النقدية في الفرق بين كآ من التكلفة المطفأة على أساس العملة الوظيفية في بداية العام والتي يتم تعديلها باستخدام معدل الفائدة الفعال وكذا التسويات خلال العام وبين التكلفة المطفأة على أساس العملة الأجنبية والمترجمة بأسعار الصرف في نهاية العام وترحل الفروق الناتجة من ربح أو خسارة بيان الدخل الشامل.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والمثبتة بتكلفتها التاريخية على أساس سعر الصرف السائد وقت التعامل.

لا يدخل البنك في العقود الأجلة لمواجهة إلتزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل البنك في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد إلتزاماته المستقبلية بالعملة الأجنبية أو متطلبات عملاته لمواجهة إلتزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم من خلال البنك.

٢-٣ الأصول والإلتزامات المالية

أ. الإعتراق

يعترف البنك مبدياً بالفروض والسلفيات وكذا الأرصدة لدى أو من البنوك وودائع العملاء والمديونيات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه، كما يتم الإعتراق المبدئي لجميع الأصول والإلتزامات المالية الأخرى في تاريخ المعاملة عندما يصبح البنك طرفاً في الشروط التعاقدية للأدوات المالية والتي قد نشأ مع الغير

ب. التصنيف والقياس المبدئي

الأصول المالية

- السياسة المطبقة بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨

يتم تصنيف الأصول المالية عند إلتئانها على أنها مفاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقاس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة في حال إستيفائها لكآ الشريطن التاليين بشرط عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

يتم الإحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و

تؤدي الشروط التعاقدية لأصول المالية إلى نشوء تدفقات في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفوائد عليه.

تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حال إستيفائها لكآ الشريطن التاليين بشرط عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

يتم الإحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بواسطة تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، و

تؤدي الشروط التعاقدية لأصول المالية إلى نشوء ددفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفوائد عليه.

عند الإعتراق المبدئي بأداة حقوق ملكية لا يتم الإحتفاظ بها للمتأجرة، يختار البنك بصور غير قابلة للإلغاء عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل. يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل إستثمار على حدة إن وجد.

تصنف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مفاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

- السياسة المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

يتم تصنيف الأصول المالية عند إلتئانها كأحد الفئات التالية:

- فروض ودمم مدينة.

- إستثمارات محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق.

- إستثمارات مالية متاحة للبيع.

الإلتزامات المالية

يتم تصنيف وقياس الإلتزامات المالية بالتكلفة المطفأة.

إلغاء الإعتراق

يلغى الإعتراق بالأصول المالية عندما تتوقف حقوق البنك التعاقدية التي تمثل الأصول المالية، وهي في العادة عندما يتم بيع الأصل أو عند تحويل جميع التدفقات النقدية المرتبطة بالأصل إلى طرف ثالث مستقل عن البنك.

- يلغى الإعتراق بالإلتزامات المالية عندما يتم سداد أو إلغاء أو إنتهاء تلك الإلتزامات.

د. مقاصة الأصول والإلتزامات المالية

تُجرى مقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية ويدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط في حالة وجود حق قانوني لتسوية المبالغ المدرجة، وأن هناك نيةً للتسوية على أساس الصافي، أو لتحقيق الأصول وسداد الإلتزامات بصورة متزامنة.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات بالصافي فقط عندما يكون ذلك مسموحاً به بموجب المعايير الدولية لتقارير المالية.

هـ. مبادئ القياس

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

- قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للأصول أو الإلتزامات المالية هي المبلغ الذي تقاس به الأصول أو الإلتزامات المالية عند الإعتراق المبدئي محصوماً منه مدفوعات السداد الأصلية مضافاً إليه أو محصوماً منه الإطفاء المتجمع واستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الإحتساق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الإنخفاض في القيمة، يتضمن إحتساب معدل الفائدة الفعلي لجميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزء متمماً لمعدل الفائدة الفعال.

- قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم سداه لتفل الإلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو- في حالة عدم وجوده - أفضل سوق يكون متاحاً للبنك في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للإلتزام مخاطر عدم الوفاء بالإلتزام. يتم قياس القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة بسعر السوق كما في تاريخ البيانات المالية، والنسبة للإستثمارات الغير مدرجة يتم الإعتراق بأية تغير في القيمة العادلة عند وجود مؤشرات متولقة تدعم هذا التغير هذه المؤشرات المتولقة محددة بأحد معاملات للإستثمار أو للإستثمارات مماثلة تمت بالسوق على أساس تجاري بين أطراف رغبة ومطلعة ليس لديها أية ردود أفعال قد تؤثر على السعر يتم إدراج الإستثمار بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض في غياب قياس يعتمد عليه للقيمة العادلة.

و. تحديد وقياس خسائر الإنخفاض في القيمة

- السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

يعترف البنك بمخصصات الخسارة بالنسبة للخسائر الإلتئامية المتوقعة على الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مثل أدوات الدين (تشمّل أذون الخزانة الصادرة عن البنك المركزي، اليمني).

يفيس البنك مخصص خسائر التدني في القيمة بمبلغ يعادل الخسائر الإلتئامية المتوقعة مدى الحياة فيما عدا ما يلي، والذي يقاس على أساس خسائر إلتئامية متوقعة خلال ١٢ شهرًا:

- الإستثمارات المالية في الدين التي تحمل مخاطر إلتئامية منخفضة في تاريخ التقرير

- الأدوات المالية الأخرى والتي لم تزيد مخاطرها الإلتئامية بصورة كبيرة منذ الإعتراق المبدئي بها.

الخسائر الإلتئامية المتوقعة خلال ١٢ شهر هي الجزء من الخسائر الإلتئامية المتوقعة الناتجة عن عدم سداد أدوات مالية خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الإلتئامية المتوقعة

الخسائر الإلتئامية المتوقعة هي تقدير مرجح بالإحتمال لخسائر الإلتئمان وتقاس على النحو التالي:

- الأصول المالية التي لم تتدنى قيمتها الإلتئامية في تاريخ التفريرن كالفئة الحالية للنقص في التدفق (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك إستلامها).

- الأصول المالية التي نددت قيمتها الإلتئامية في تاريخ التفريرن كالفرق بين إجمالي مبلغ القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

- عقود الضمانات المالية: كالمدفوعات المتوقع دفعها لحاملها ناقصاً أية مبالغ يتوقع البنك إستردادها.

الأصول المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض أو تعديل أحكام أصل مالي أو في حالة إستبدال أصل مالي قائم بأخر جديد بسبب الصعوبات المالية لدى المقترض، يتم إجراء تقييم إذا كان من اللازم إلغاء الإعتراق بالأصل المالي وتقاس الخسائر الإلتئامية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كان من المتوقع أن لا ينتج عن إعادة الهيكلة إلغاء الإعتراق بالأصل الحالي، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في إحتساب النقص في التدفق النقدي من الأصل الفائق.

- إذا كان من المتوقع أن ينتج عن إعادة الهيكلة إلغاء الإعتراق بالأصل الحالي، تعامل القيمة العادلة المتوقعة لأصل الجدد على أنها تدفق نقدي نهائي من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء الإعتراق به. يتم إدراج هذا المبلغ في إحتساب حالات النقص في التدفق النقدي من الأصل المالي القائم والتي يتم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الإعتراق إلى تاريخ البيانات المالية واستخدام معدل الفائدة الفعلي الناتجة للأصل المالي القائم.

الأصول المالية التي إنخفضت قيمتها الإلتئامية

في تاريخ كل بيانات مالية، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والأصول المالية في أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد إنخفضت قيمتها الإلتئامية. يعتبر الأصل المالي على أنه قد إنخفضت قيمته الإلتئامية عند وقوع أي من الأحداث التي تسبب في تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة للأصل المالي.

تشمّل الأدلة على أن أصلاً ما قد إنخفضت قيمته الإلتئامية ما يلي:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي يواجهها المقترض أو المصدر

- خرق للعقد مثل التعثر أو تجاوز موعد الإستحقاق.

- إعادة هيكلة الدين من جانب البنك بناءً على أحكام جديدة ما كان للبنك القول بها بخلاف ذلك.

- أصبح من المرجح أن يدخل المقترض في عملية إفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى.

- إنخفاء السوق الشطة لورقة مالية بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها.

- السياسة المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

يقوم البنك بتاريخ البيانات المالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إنخفاض قيمة الأصول المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية عندما يشير دليل موضوعي إلى وقوع حدث أو أكثر بعد الإعتراق المبدئي بالأصول وأن تلك الأحداث لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة للأصول التي يمكن تقديرها بصورة متووقع بها.

قد يتضمن الدليل الموضوعي على إنخفاض قيمة الأصول المالية، تلك المعلومات بشأن الصعوبات المالية الكبيرة لدى المقترض أو المصدر والتقصير أو التأخر من جانب المقترض وإعادة هيكلة الدين من جانب البنك بشرط لم يكن البنك ليعرفها بضمير الحي قبل ذلك والمؤشرات هي أن المقترض أو المصدر سيدخل في إفلاس أو عدم وجود سوق نشط للضمانات المالية أو البيانات الأخرى التي يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بمجموعة أصول مثل التغيرات السلبية في مركز الدفع لدى المقترض أو المصدرين والبنك أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بحالات التقصير.

يأخذ البنك بعين الإعتبار دليل الإنخفاض في قيمة الفروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق على كل من مستوى الأصول بشكل منفرد والمستوى الجماعي لها. يتم تقييم جميع الفروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق الهامة بشكل منفرد لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر إنخفاض في القيمة الفردية. جميع الفروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق الهامة بشكل منفرد والتي لا يوجد إنخفاض محدد في قيمتها يتم تقييمها بصورة جماعية لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر إنخفاض في القيمة بتقديرها ولكنك يتم تحديثها بعد مرور وقت قيمتها بصورة جماعية لتحديد ما إذا كانت لها تاريخ الإستحقاق التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد يتم تقييمها بصورة جماعية لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر إنخفاض في القيمة وذلك لجميع الفروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والتي لها خصائص مخاطر متماثلة في مجموعات.

يتم قياس خسائر الإنخفاض في القيمة للأصول المسجلة بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية لأصول المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة محصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصول. يتم الإعتراق بخسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل ويتم إظهارها كحساب مخصص في مقابل الفروض والسلف للعملاء.

الإنخفاض في القيمة السوقية للإستثمارات المدرجة بنسبة ٢٠ ٪ أو أكثر عن التكلفة أو لمدة تسعة أشهر متصلة أو أكثر تعتبر مؤشرات على الإنخفاض القيمة.

خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع يتم الإعتراق بها بتحويل الخسارة التراكمية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة تصنيف. الخسارة التراكمية التي يعاد تصنيفها من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل هي الفرق بين تكلفة الإستحواذ، بالصافي بعد أية مدفوعات أو إطفاءات، والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسارة إنخفاض في القيمة معترف بها سابقا في بيان الدخل الشامل.

يتم إظهار التغيرات في مخصصات القيمة العادلة التي تعود إلى القيمة الزمنية كأحد بنود إيراد الفائدة.

في الفترات اللاحقة، يتم تسجيل الزيادة في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع التي إنخفضت قيمتها في إحتياطي القيمة العادلة.

٣-٣ تحقق الإيراد

- يتم الإعتراق بإيراد ومصروف الفائدة لجميع الأدوات المالية الخاضعة للفوائد في بيان الدخل واستخدام طريقة معدل الفائدة بإستثناء فوائد التسهيلات الإلتئامية الغير منتظمة وفي تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشنور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ بشأن أسس تصنيف الأصول والإلتزامات حيث يتم إيقاف إثبات الفوائد المتعلقة بالفروض والتسهيلات غير المنتظمة، وعندما يعامل حساب الإيرادات من الفروض والتسهيلات غير المنتظمة فإن كافة الفوائد غير المحصولة المتعلقة بالثلاثة أشهر السابقة على اعتباره فرض أو تسهيل غير منتظم يتم إستيعابها من الإيرادات وإدراجها ضمن الأرصدة الدائنة للإلتزامات الأخرى باعتبارها فوائد معلقة. معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية طوال فترة العمر المقدر للأصول أو للإلتزامات المالية إلى القيمة الدفترية لأصول أو للإلتزامات المالية. عند إحتساب معدل الفائدة الفعال يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بالوضع في الإعتراق جميع البنود التعاقدية للأداة المالية بإستثناء خسائر الإلتئمان المستقبلية، يتضمن إحتساب معدل الفائدة الفعال جميع تكاليف المعاملة والرسوم والتقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً مكملاً لمعدل الفائدة الفعال.

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحساب التكلفة المطفأة لأصول والإلتزامات المالية ولتوزيع إيراد ومصروف الفوائد على مدى الفترة المناسبة التي تخصها.

- يحتسب إيراد الفائدة بأورق الدين المفاسة بالتكلفة المطفأة (٢٠١٨) والمحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق (٢٠١٧) باستخدام معدل الفائدة الفعال ويدرج ضمن إيراد الفائدة.

- يتم الإعتراق بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في إستلام الإيراد.

يتم إثبات المخصصات المستردة (لتنفي الغرض منها) ضمن بند إيرادات عمليات أخرى ببيان الدخل الشامل وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

- يتم إثبات إيرادات الرسوم والمعملات عند تأدية الخدمات المرتبطة بها.

٤-٣ الفروض والتسهيلات (المباشرة وغير المباشرة)

الفروض والتسهيلات للعملاء هي أصول مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة القيمة وليست متداولة في سوق نشط ولا يرغب البنك في بيعها على الفور أو في المستقبل القريب.

يتم الإعتراق مبدئياً بهذه الأصول بسعر المعاملة وهو القيمة العادلة بالإضافة لأية مصاريف متعلقة مباشرة بالمعاملة، لاحقاً وبعد الإعتراق المبدئي بالأصول، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي محصوماً منها مخصص الإنخفاض في القيمة.

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشنورين رقمي (٦) لسنة ١٩٩٦، (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن أسس تصنيف الأصول والإلتزامات يتم تكوين مخصص الفروض والتسهيلات والالتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع الفروض والتسهيلات والالتزامات العرضية مستبعداً منها الأرصدة المطفأة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة الفروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المشار إليها.

وبناءً عليه يتم تكوين المخصص طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

الفروض والتسهيلات المنتظمة (متضمنة الحسابات تحت المراقبة)	٢ ٪
الإلتزامات العرضية المنتظمة	١ ٪
الفروض والتسهيلات والالتزامات العرضية غير المنتظمة	
الديون دون المستوى	١٥ ٪
الديون المشكوك في تحصيلها	٤٥ ٪
الديون الريبة	١٠٠ ٪

- يتم إعدام الفروض والتسهيلات في حالة عدم جديوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحويلها أو بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني ـ في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها ـ وذلك خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من الفروض التي سق إعدامها.

- تظهر الفروض للعملاء والبنوك ببيان المركز المالي بعد خصم المخصص المحدد والعام وكذا الفوائد المجنبة.

٥-٣ الإلتزامات العرضية والإرتباطات

تظهر الإلتزامات العرضية التي يدخل فيها البنك طرفاً خارج المركز المالي تحت بند التزامات عرضية وإرتباطات ـ بعد خصم التأتينات المحصلة عنها ـ باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ البيانات المالية.

٦-٣ الأرصدة لدى البنوك

الأرصدة لدى البنوك هي أصول مالية، وهي بصورة رئيسية مبالغ مودعة لها إستحفاقات محددة وغير متداولة في أسواق فعالة. يتم قياس الأرصدة لدى البنوك مبدئياً بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للبدل المقدم مقابلها يتم لاحقاً إدراجها بالتكلفة مطروحاً منها المبالغ المطفأة أو أي إنخفاض في القيمة ـ إن وجد ـ.

٧-٣ بيان التدفقات النقدية

يتبع البنك الطريقة غير المباشرة عند إعداد بيان التدفقات النقدية حيث يتم تسوية صافي الربح أو الخسارة مع صافي الأموال المتاحة من أو المستخدمة في أنشطة التشغيل والإستثمار والتحويل.

٨-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك ـ بخلاف الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الإحتياطي ـ وكذا أرصدة أذون الخزانة (إستثمارات بالتكلفة المطفأة) والتي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ إصدارها ويستخدمها البنك لإستيفاء إلتزاماته قصيرة الأجل.

تمثل النقدية وما في حكمها أصول مالية غير مشتقة يتم قيدها بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

٩-٣ الإستثمارات المالية

- السياسة المطبقة بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨

تتكون الإستثمارات المالية في البنك من إستثمارات مالية في أذون خزائنة صادرة عن البنك المركزي اليمني (أوروق دين) بالتكلفة المطفأة، ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة من تم بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- السياسة المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بعد الإعتراق المبدئي، تتم المحاسبة على الإستثمارات المالية إستناداً إلى تصنيفها:

- محتفظ لها لتاريخ الإستحقاق.

- متاحة للبيع.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

- محتفظ للمتأجرة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ لا يوجد لدى البنك سوى إستثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ القيمة الدفترية، وهي أصول مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة ولها تواريخ إستحقاق ثابتة، ويكون لدى البنك النية والتفكير الإيجابية على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، وتعتبر أذون الخزانة المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق من ضمن هذه الإستثمارات حيث يتم إثبات أذون الخزانة بالقيمة الاسمية وينتد قيمة صيد خصم الإصدار بالأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى. وتظهر أذون الخزانة ببيان المركز المالي مستبعداً منها رصيد خصم الإصدار في تاريخ البيانات المالية طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

يتم إثبات الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق عند الشراء بالتكلفة (القيمة العادلة) مضافاً إليها مصروفات الإقتناء، لاحقاً وبعد الإعتراق المبدئي، يتم قياس تلك الإستثمارات بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي ناقصاً أية خسائر إنخفاض في القيمة.

١٠-٣ الممتلكات والمعدات والإهلاك

أ. الإعتراق والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض في قيمة تلك الممتلكات ـ إذا وجد ـ وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إلتئانها ذاتياً كتلفة المواد والأجور وآية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي يمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله كما تشتمل أيضاً التكاليف اللازمة لتك الأصل وإعادة ترميم الموقع. والنموحيات التي يتم شراءها باعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمارإفتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم إستيعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية متوقع تحققها من إستمرار استخدام هذا الأصل، وفي العام الذي تم فيه إستيعاد الأصل، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الإستيعاد (الفرق بين صافي قيمة الإستيعاد المنتحق من عملية البيع و صافي القيمة الدفترية للأصل) ببيان الدخل ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى. إذا تم إستيعاد أي أصل معاد تقييمه فإن ما يخص الأصل من فائض إعادة التقييم يتم ترحيله إلى الأرباح المرحلة.

ب. التكاليف اللاحقة

تتم رسملة التكاليف المتعلقة بإستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، ويتم رسملة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الإقتصادية المستقبلية لهذه الأصول ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة، ويتم إستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد. التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في بيان الدخل عند إستحقاقها.

البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها

اتصل على ٠١١٧٥١٧ ٥١١٧٧+ أو قم بزيارة QNB Yemen@qnb.com



. ج. **الإهلاك**

يحسب الإهلاك بناء على تكلفة الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها التخريدية ـ إن وجدت ـ.

يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل.

ويمت إهلاك هذه الممتلكات ـ فيما عدا الأراضي ـ بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على بيان الدخل الشامل وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

وفيماء يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الممتلكات لأغراض إحتساب الإهلاك:

البیان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
آلات وأجهزة الكمبيوتر	٥-٣ سنوات
آثاث ومفروشات	٤-٧ سنوات
سيارات	٤ سنوات
تحسينات مباني	٥ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل

وبعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة البنك في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك

القيم المقدرة كخزرة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر لتلك الممتلكات (ن وجدت).

٣-١١ انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. تتمثل القيمة القابلة للإسترداد لأحد الأصول أو وحدة منتجة للنفذ والقيمة الحالية المستخدمة وقيمتها العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية بإستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بهذا الأصل. ويتم الإعتراض بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية لأصل قيمته القابلة للإسترداد.

٣-١٢ مخمصات أخرى

يتم الإعتراض كمخصص ما عندما يكون لدى البنك الإتزام حالي، قانوني أو إستنتاجي، يمكن تقديره بصورة مؤنوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجة للمنافع الإقتصادية لتسوية الإتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمبائع جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمبائع، عندما يكون مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالإلتزامات.

٣-١٣ عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المسأجر. وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية. إن جميع العقود التي أبرمها البنك هي عقود إيجار تشغيلي. تحمل الإيجارات المدفوع بحكم هذه العقود على بيان الدخل على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار

٣-١٤ الأرصدة المستحقة للبنوك وحسابات العملاء

تعتبر الأرصدة المستحقة للبنوك وحسابات العملاء لإتزامات مالية، ويتم الإعتراض المبذني بها بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٣-١٥ مخصص الضمان الإجتماعي

- يدفع موظفو البنك حصنهم لقاء الضمان الإجتماعي بحسب قانون التأمينات الإجتماعية اليمني رقم (٢٦) لسنة ١9٩١ بشأن التأمينات والمعاشات، ويتم سداد الإشتراكات للموسسة العامة لتأمينات الإجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهرالتالي. تحمل مساهمة البنك في بيان الدخل الشامل.

- تطبق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على موظفي البنك فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة.

٣-١٦ الضرائب

- تحسب الضرائب المستحقة على البنك طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات الضريبية السارية في الجمهورية اليمنية.

- نظراً لطبيعة المحاسبة الضريبية في الجمهورية اليمنية فإن تطبيق ما ورد بشأن الضرائب الموجلة بمعيار المحاسبة الدولي عن الضرائب على الدخل لا ينشأ عنه عادة إلتزامات ضريبية مؤجلة. وفي حالة نشأة أصول ضريبية مؤجلة عن تطبيق المعيار فإن هذه الأصول لا تدرج إلا عندما تكون هناك مؤشرات كافية أن هذه الأصول سيتم تحقيفيها في المستقبل المنظور

٣-١٧ الركة المستحقة على حقوق المركز الرئيسي

يقوم البنك بتوريد الركة المستحقة على حقوق المركز الرئيسي إلى الجهة الحكومية المختصة والتي تقرر توزيعها طبقاً لمضاريف الشريعة.

٣-١٨ أرقام المقارنة

يتم إدراج كافة المبالغ مع أرقام المقارنة فيما عدا ما تسمح به المعايير أو التفسيريات المحاسبية.

٤. **المعايير والتفسيرات الجديدة**

أ. **المعايير والتفسيرات الجديدة المطبقة**

تم تطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية لتقارير المالية من قبل البنك والتي بدأ سريانها اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١0)، الإيرادات من العقود مع العملاء.

تقرير اللجنة الدولية لتفسير المعايير الدولية لتقارير المالية رقم (٢٢)؛ المعاملات بالعملات الأجنبية والدفعات المقدمة.

لم ينتج عن تطبيق المعايير الواردة أعلاه أي تغير على صافي أرباح أو حقوق المركز الرئيسي المصحح عنها فيما عدا ما هو مذكور أدناه.

(١) **المعيار الدولي لتقارير المالية رقم ٩ ـ الأدوات المالية**

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لتلغار بر المالية رقم (٩) الصادرعن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو ٢٠١٤ مما تاريخ إنتقالي في ١ يناير ٢٠١٨. مما نتج عنه تغيرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المعترف بها سابقاً في البيانات المالية كما في ولسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

نتج عن تطبيق المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩) تعديلات على السياسات المحاسبية الخاصة بالإعتراض والتصنيف والقياس للأصول المالية والإلتزامات المالية وندني قيمة الأصول المالية. كما يعدل المعيارعلى نحو كبير المعايير الأخرى التي تتعامل مع الأدوات المالية مثل المعيار الدولي لتقاريرالمالية رقم (٧) الأدوات المالية: "الإصاحات".

تصنيف الأصول المالية والإلتزامات المالية

يحتوي المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩) على ثلاث فئات تصنيف للأصول المالية: المفاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عموماً يستند تصنيف المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩) على نموذج العمل الذي تدار فيه الأصول المالية وتدقيقاتها النقدية التعاقدية. برزل المعيارفئات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والتي تشمل الأصول المحتفظ بها لتاريخ الإستهقاق والقروض والسلف والمتاحة للبيع.

ندني قيمة الأصول المالية

يستبدل المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩) نموذج "الخسارة المتكبدة" الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بنموذج "الخسارة الإئتمانية المتوقعة." بموجب المعيارالدولي لتقارير المالية رقم (٩)، يتم الإعتراض بالخسائر الإئتمانية بصورة مبكرة أكثر مما هو موجود في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

يطبق البنك منهجاً مكوئياً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تتحرك الأصول خلال المراحل الثلاثة التالية إستناداً إلى التغير في جودة الإئتمان منذ التطبيق المبذني.

المرحلة ١: الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهرًـ لم تندني قيمتها الإئتمانية

تتضمن المرحلة (١) الأصول المالية عند الإعتراض المبذني والتي لم يطرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراض المبذني أو التي لها مخاطر إئتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعتراض بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عم الدين، ولكن يستمر إحتساب الفائدة على أساس القيمة الدفترية لمبلغ الأصول.

المرحلة ٢: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين ـ لم تندني قيمتها الإئتمانية

تتضمن المرحلة (٢) أصول مالية طرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراض المبذني ولكن ليس هناك دليل موضوعي على ندني القيمة. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعتراض بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عم الدين، ولكن يستمر إحتساب الفائدة على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للأصول. الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التعفرن الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة ٣: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين ـ مع ندني قيمتها الإئتمانية

تتضمن المرحلة (٣) أصول مالية لديها دليل موضوعي على ندني القيمة بتاريخ البيانات المالية.

تم تطبيق تعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشورين رقمي (٦) لسنة ١٩٩٦، (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن أسس تصنيف الأصول والإلتزامات وما يتعلق بمخصصات القروض والسلفيات والإلتزامات العرضية والإيراطات (يوضح ٣ - ٤).

الإنتقال

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩) بأثر رجعي، فيما عدا:

لم يتم تعديل فترات المقارنة. حيث يتم الإعتراض بالفرق في القيم الدفترية للأصول والإلتزامات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لتقاريرالمالية رقم (٩) تم الإعتراض بها ضمن الأرباح المرحلة كما في ١ يناير ٨٢٠١. بناء عليه، فإن المعلومات المعروضة لعام ٢٠١٧ لا تظهر متطلبات المعيار الدولي لتقاريرالمالية رقم (٩)، وبالتالي لا يمكن مقارنتها مع المعلومات المعروضة لسنة ٢٠١٨ بموجب المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩).

أثر تطبيق المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩)

أرباح مرحلة ألف ريال يمضي	
٢١٨ ٤١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
أثر الإعتراض بالخسائر الإئتمانية المتوقعة	
١٧٨ ٥٠٣	

تصنيف وقياس الأدوات المالية

قام البنك بإجراء تحليل مفصل لنموذج أعماله لإدارة أصوله المالية وتحليل خصائص تدفقاتها النقدية.

الجدول أدناه يوضح فئات القياس الأصلية والقيم الدفترية للأصول المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩) كما في ١ يناير ٢٠١٨.

فئة القياس	القيمة الدفترية (المعيار) الدفترية (المعيار)	أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المحاسبية	القيمة الدفترية (المعيار)
معيار المحاسبة الدولي (٣٩)	إعداد التقارير (٩) المالية (٩) رقم	أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير (٩) المالية (٩) رقم	ألف ريال يمضي
الأصول المالية			
نقدية بالصندوق وأرصدة البنك المركزي اليمني	-	-	١٥٧٧ ٩٢١
أرصدة لدى البنوك - محقق	-	-	١٨٨٥٩ ٩٣٣
إستثمارات مالية - محقق	-	-	٧ ٢٣٦ ٢٢٥
التكلفة المطفأة (فروض ودمم)	التكلفة المطفأة (فروض ودمم)		
أرصدة لدى البنوك (مدينة)	١٨ ٨٩٠ ٤٠٢	٣٠ ٤٦٩	١٨ ٨٥٩ ٩٣٣
إستثمارات مالية - محقق	-	-	٧ ٢٣٦ ٢٢٥
التكلفة المطفأة (فروض ودمم)	التكلفة المطفأة (فروض ودمم)		
للعلاء (مدينة)	٦ ٢٥١	-	٦ ٢٥١

الإلتزامات المالية:

ليس هناك تغيرات على تصنيف وقياس الإلتزامات المالية.

(٢) **المعيار الدولي لتقارير المالية رقم ١٥ ـ إيراد العقود المبرمة مع العملاء**

طبق البنك المعيار الجديد للإعتراض بالإيراد بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨. يوفر هذا المعيار منهج منظم لإعتراض بالإيراد، كما يدخل مفهوم الإعتراض بالإيراد لإلتزامات أدا عند إستئغالها. قام البنك بتقييم أثر المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (١٥) وتوصل إلى نتيجة مفادها بأن تطبيق هذا المعيار ليس له أثر جوهري على البيانات المالية للبنك.

ب. **المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة والتي لم تنصح بعد ووجه التطبيق**

تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية، ويتوقع أن تكون ذات علاقة بأنشطة البنك في الفترات المستقبلية، السارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) ـ عقود الإيجار.

التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) ـ تعويضات الموظفين.

التفسير رقم (٢٣) ـ عدم التيفن حول معالجات ضريبة الدخل.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (دورة ٢٠١٥ - ٢٠١٧) ـ بشأن:

المعيار الدولي لتقاريرالمالية رقم (٣) ـ تجميع الأعمال.

المعيار الدولي لتقارير المالية رقم (١١) ـ التزييفات المشتركة.

معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) ـ تكاليف الإقتراض.

تقوم الإدارة حالياً بتقييم الأثر المحتمل على البيانات المالية عند تطبيق هذه المعايير والتعديلات.

٥. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١-٥ **الأدوات المالية**

أ. تتمثل الأدوات الدولية لتلغار بر المالية في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والإستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة والقروض والسلفيات للعملاء وأصول مالية أخرى. وتتضمن الإلتزامات المالية ودائع العملاء والتزامات مالية أخرى، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند الإلتزامات عرضية وإيراطات.

ويتضمن إيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

ب. **تدرج القيمة العادلة**

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة بإستخدام التدرج التالي للقيمة العادلة والذي يعكس مدى أهمية المدخلات المستخدمة في هذا القياس:

- المستوى الأول للقيمة العادلة ويمثل الأسعار المتداولة (غير المعدلة) لأصول أو الإلتزامات مماثلة في أسواق فعالة.

- المستوى الثاني للقيمة العادلة يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غيرمباشر (يتم إشتقاقها من الأسعار). تتضمن هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها بإستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

- المستوى الثالث للقيمة العادلة ويمثل أساليب التقييم وإستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة وتتضمن هذه الفئة على جميع الأدوات التي تستند أساليب تقييمها على مدخلات غير قابلة للملاحظة بحيث يكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة.

ولا توجد أدوات مالية مفاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة المالية تدرج وفق مستويات القيمة العادلة أعلاه.

ج. **الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية**

وهي الأصول والإلتزامات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر وتكون قيمتها الدفترية مقارنة لقيمتها العادلة.

د. **القيمة العادلة للأدوات المالية**

تتمثل القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة بالسعر المعلن عند إقفال العمل بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية (Bid Price). وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأصول المالية، يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير، أو يتم إدراجها بالتكلفة عندما لا يتوفر لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لقيمتها العادلة.

وطبقاً لأسس التقييم المتبنة في تقييم الأصول والإلتزامات المالية للبنك والواردة بالإيضاحات المتممة للبيانات المالية فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية.

ويوضح الجدول التالي تصنيف البنك لكل فئة من الأصول والإلتزامات المالية وقيمتها المرحلة مقارنة بالقيمة العادلة للأدوات المالية بالبنك والمدرجة بالبيانات المالية. لا يحتوي الجدول على القيمة العادلة للأصول والإلتزامات غير المالية:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ طبقاً لمعيار الدولي لتقارير المالية رقم (٩)

(جميع الأرقام بالألف ريال يمضي)			
إجمالي التكلفة المطفأة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
الأصول المالية			
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	١ ٦٤٤ ٢٩٨	١ ٦٤٤ ٢٩٨	١ ٦٤٤ ٢٩٨
أرصدة لدى البنوك	٧ ٢٢١ ٨٢٣	٧ ٢٢١ ٨٢٣	٧ ٢٢١ ٨٢٣
إستثمارات مالية بالتكلفة المطفأة	١٩ ١٧٠ ٨٦٦	١٩ ١٧٠ ٨٦٦	١٩ ١٧٠ ٨٦٦
فروض وسلفيات (بالصافي)	٢ ٢٠٤	٢ ٢٠٤	٢ ٢٠٤
	٢٨ ٠٣٩ ١٥١	٢٨ ٠٣٩ ١٥١	٢٨ ٠٣٩ ١٥١

الإلتزامات المالية

أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	٢ ٦٢٤ ٣٥٩	٢ ٦٢٤ ٣٥٩	٢ ٦٢٤ ٣٥٩
ودائع العملاء	١٦ ٠٢٨ ٢١٦	١٦ ٠٢٨ ٢١٦	١٦ ٠٢٨ ٢١٦
	١٨ ٦٥٢ ٥٧٥	١٨ ٦٥٢ ٥٧٥	١٨ ٦٥٢ ٥٧٥

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)

(جميع الأرقام بالألف ريال يمضي)			
محفظ بها حتى تاريخ الإستهقاق	القروض والسلفيات	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
الأصول المالية			
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	-	-	١ ٥٧٧ ٩٢١
أرصدة لدى البنوك - محقق	١٨ ٨٩٠ ٤٠٢	-	١٨ ٨٩٠ ٤٠٢
أذون خزانة - محقق	-	-	١ ٥٧٧ ٩٢١
بيها لتاريخ الإستهقاق	٧ ٢٣٦ ٢٢٥	-	٧ ٢٣٦ ٢٢٥
فروض وسلفيات (بالصافي)	-	-	٦ ٢٥١
	١٨ ٦٥٢ ٥٧٥	-	١٨ ٦٥٢ ٥٧٥

الإلتزامات المالية

أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات الفالية	-	-	١ ٧٨٥ ٩٣٦
ودائع العملاء	-	-	١٧ ٣٦٨ ٩٠٤
	-	-	١٩ ١٥٤ ٨٤٠
	١٩ ١٥٤ ٨٤٠	١٩ ١٥٤ ٨٤٠	١٩ ١٥٤ ٨٤٠

٢-٥ **إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية**

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطرالضمنية (المتأصلة) المتعلقة بأنشطة وعمليات البنك المختلفة من خلال إجراءات مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها بالإضافة لاساليب الرقابة الأخرى لتبني في إطار الحدود المسموح بها. وتعتبر عملية إدارة المخاطر من العمليات ذات الأهمية لضمان استمرارية تحقيق البنك للأرباح. ويحتمل كل فرد بالبنك المخاطر الواقعة في إطار مسؤولياته لإستمارة ب ريجة البنك.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك بالمركز الرئيسي هو المسئول عن تحديد ومراقبة المخاطر.

قياس المخاطر

يتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر وتعاكس في الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة، حيث يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للبنك وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. ويتعرض البنك لمخاطرالإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (مخاطر معدل الفائدة ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية) وكذا مخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى.

أ. مخاطر الإئتمان

تعتبر القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء والبنوك وكذا أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الإستحقاق.

إدارة مخاطر الإئتمان

يقوم البنك بإستخدام نظام لتصنيف مخاطر الإئتمان لغرض تقييم تصنيف عملاء القروض والسلفيات. ويوفر هذا النظام أساس لتقييم العمل ليس فقط عند بدء التعامل ولكن أيضاً خلال إستمرار التعامل مع العميل. ويمثل مستوى المخاطر درجة مخاطر الإئتمان المرتبطة بالمفترض. ويشتمل نظام المخاطر على (٥) مستويات، المسئول الأول والثاني يتعلق بالقروض والسلفيات العاملة (منظمة وتحت المراقبة) والمستويات من الثالث للخامس هي قروض وسلفيات غير عاملة ولكل منها بيان خاص بالتصنيف يتلائم مع متطلبات البنك المركزي اليمني. وفيما يلي مقارنة لمستويات تصنيف مخاطر الإئتمان مع تصنيف البنك المركزي اليمني:

الدرجة طبقاً لتصنيف البنك المركزي اليمني	الفئة	المعيار التصنيف
١	منتظم	غير متأخر
٢	تحت المراقبة	متأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوم وأقل من ٩٠ يوم
٣	قروض وسلفيات دون المستوى	متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يوم، وتظهر بعض الخسائر نتيجة لعوامل سلبية قد تعوق السداد
٤	قروض وسلفيات مشكوك متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوم، ووفقاً للمعطيات في تحصيلها	فإن تحصيل كامل المبلغ يكون مشكوك فيه مما يؤدي لخسارة جزء من القرض
٥	قروض وسلفيات رديئة	متأخرة السداد لأكثر من ٣٦٠ يوم، وقد لا يتم إسترداد أي مبلغ

وفيما يلي محفظة القروض والسلفيات المنتظمة للبنك على أساس تصنيفات الإئتمان الداخلية (بدون الأخذ بالإعتراف قيمة الضمانات النقدية للقروض والسلفيات):

(جميع الأرقام بالألف ريال يمضي)		
الدرجة	الفئة	
٢-١	منتظمة وتحت المراقبة	٣ ٤٢٧
		٦ ٥٨١

بالإضافة إلى ذلك وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ بشأن إدارة مخاطر الإئتمان.. فإن البنك يلتزم بحد أدنى من المعايير وذلك لإمكان تحقيق إدارة أفضل لمخاطرة الإئتمانية، وبالإضافة للمعايير المذكورة بالمشور أعلاه يقوم البنك بالعديد من الإجراءات لتخفيض مخاطر الائتمان وتتمثل أهم الإجراءات فيما يلي:

- إعداد الدراسات الإئتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مركزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة لديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع محفظة القروض والسلفيات والأرصدة لدى البنوك على قطاعات مختلفة لتفانياً لتوزيع المخاطر.

والجدول التالي يوضح الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات المركز المالي ويظهر الحد الأقصى للمخاطر بالإجمالي دون الأخذ في الاعتبار العوامل المخففة من تأثير المخاطر باستخدام إتفاقيات الضمانات (قبل خصم أي ضمانات):

اليان	٢٠١٨	٢٠١٧
ألف ريال يموني ألف ريال يموني	ألف ريال يموني	ألف ريال يموني
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني (لا تتضمن النقدية بالصندوق) أرصدة لدى البنوك	١ ٣١٨٠٩١	١ ٤٢٨٠١٣
إستثمارات مالية بالكلفة المطفأة / محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق	٧ ٢٢١ ٨٣٣	١٨ ٨٩٠٠٤٢
قروض وسلفيات (بالصافي)	١٩ ١٧٠٠ ٨٦٦	٧ ٣٣٦ ٢٢٥
أرصدة مدينة وأصول أخرى (لا تتضمن المدفوعات المقدمة)	٢٢٠٤	٦ ٢٥٦
إلتزامات عرضية وإرتباطات	١١٤٢٥	٤٠٥٨٨
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	٢٧٧٢٤٣٦٩	٤٠٨٣٣٣
	٤٤٠٨٣٣٣	٤ ٢٢٩ ٥٦٣
	٣١ ١٣٢٧٠٢	٣١ ٨٣١٠٤٧

وفيما يلي تحليل للأصول المالية والإلتزامات العرضية والإرتباطات حسب القطاع قبل وبعد طرح أية ضمانات (تركز الحد الأقصى لمخاطر الائتمان حسب القطاع):

	٢٠١٨	٢٠١٧
إجمالي الحد صافي الحد الأقصى للمخاطر	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر	صافي الحد الأقصى للمخاطر
ألف ريال يموني ألف ريال يموني	ألف ريال يموني	ألف ريال يموني
حكومي	٣٣٠٨٧٤٨٣	١١ ٢٧٨٥٦٢
مالي	٤ ٦٣٤٠٤٩	٤ ٦٣٤٠٤٩
إستهلاكي	٢٢٠٤	٦ ٢٥٦
أخرى	٦٠٥	٦٣٣
إلتزامات عرضية وإرتباطات	٢٧٧٢٤٣٦٩	٢٧٦٠١٤٨٤
	٤٤٠٨٣٣٣	٤ ٢٢٩ ٥٦٣
	٣١ ١٣٢٧٠٢	٣١ ٨٣١٠٤٧

ويقوم البنك بإدارة تركّزات المخاطر من خلال توزيع المحفظة الائتمانية على قطاعات إقتصادية ومواقع جغرافية مختلفة، وبين الإيضاح رقم (٣١) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات في تاريخ البيانات المالية على القطاعات الإقتصادية المختلفة، وعلى المناطق الجغرافية في تاريخ البيانات المالية.

ب. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية التي تنتج من الأصول والإلتزامات، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم وفترات الإستحقاق مما يترتب عليه الحاجة إلى توفير تمويل والتي لا يمكن القيام به دون تكبد تكاليف أعلى أو أية تكاليف أخرى.

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في تاريخ الإستحقاق المناسب بالإضافة للمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسييل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب.

إدارة مخاطر السيولة

تقوم إدارة البنك بالعمل على تنوع أسس التمويل من خلال استخدام أدوات عديدة من بينها ودائع العملاء مع مراقبة توارخ الإستحقاق للتأكد من الإحتفاظ بالسيولة الكافية والمطلوبة وكذا مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية بشكل يومي بالإضافة للقيام بالعمل على ترتيب مصادر تمويل متنوعة وكافية.

وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمشورالدوري رقم (٣) لعام ١٩٩٧ نسبة السيولة يحد أدنى ٢٥ ٪. وقد بلغت نسبة السيولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما نسبته ١٢٠٪ مقابل ما نسبته ١١٨ ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

والجدول التالي يوضح تحليل باستحقاقات الإلتزامات المالية والتي توضح الإستحقاقات التعاقدية المتبقية:

٢٠١٨	إستحقاقات خلال ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	إستحقاقات خلال ٦ أشهر إلى سنة	إستحقاقات أكثر من سنة الإجمالي
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	٢ ٦٢٤ ٣٥٩	-	-
ودائع العملاء	١٥٤٠٤٢١٦	٦٣٠٠٠٠	٥٦١٠٠٠٠
أرصدة دائنة والرتزامت	٢٠٤٨٣٨٤	-	-
أخرى	٦٣٣	-	-
إجمالي الإلتزامات	٢٠٠٧٦٩٥٩	٦٣٠٠٠٠	٥٦١٠٠٠٠

٢٠١٧	إستحقاقات خلال ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة	إستحقاقات أكثر من سنة الإجمالي
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	١ ٧٨٥ ٩٣٥	-	-
ودائع العملاء	١٦ ٥١٩٠٩٤	٣٠٤٢٨٤	٥٥٤٥٦٦
أرصدة دائنة والرتزامت	١ ٢٤٩ ٥٢٥	-	-
أخرى	٢٠٤٨٣٨٤	-	-
إجمالي الإلتزامات	١٩٥٥٤٥٥٤	٣٠٤٢٨٤	٥٥٤٥٦٦

وبين الإيضاح رقم (٢٨) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية بيان بتواريخ إستحقاقات الأصول والإلتزامات وصافي الفرق بينهما في تاريخ البيانات المالية.

ج. مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الفائدة وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الائتمان والتي لها تأثير على إيرادات البنك أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات، ومخاطر معدل الفائدة. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرض البنك لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم البنك بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة وأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى البنك مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية والمصدرالرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها البنك هي تعرضات للعملات الأجنبية ومعدل الفائدة.

لا يدخل البنك في العقود الأجلة لمواجهة الإرتامته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل البنك في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد الإرتزامته المستقبلية بالعملة الأجنبية أو متطلبات عملاته لمواجهة الإرتامتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم من خلال البنك.

تقوم إدارة الخزينة بإحساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الأصول والإلتزامات في بيان المركز المالي، وتقع مسؤولية متابعة إدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الأصول والإلتزامات بالبنك مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم المخاطر مسؤل عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) وتنفيذ هذه السياسات بعد ذلك.

التعرض لمخاطر معدل الفائدة ـ محافظ غيرتجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العائدة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الفائدة السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الفائدة بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الفائدة وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الأصول والإلتزامات بالبنك بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

كما يقوم البنك بعدة إجراءات من شأنها خفض آثار هذا الخطر إلى الحد الأدنى. ومن أهم الإجراءات التي يقوم بها البنك في هذا الشأن ما يلي:

- ربط معدل الفائدة على الاقتراض مع معدل الفائدة على الإقراض.

- الاسترشاد بأسعار الخصم للعملات المختلفة عند تحديد معدلات الفائدة.

- مراقبة توافق توارخ استحقاقات الأصول والالزامات المالية.

ويوضح الجدول التالي مركز فجوة معدل الفائدة للمحافظ غير التجارية:

٢٠١٨	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر حتى ٦ أشهر	من ٦ أشهر أكثر من عام	بنود غير متأثرة بالفائدة	متوسط معدل الفائدة
الأصول	١ ٣٧٦٣٧٥	٢٥٠ ٢٥٠٠	٢٧٥٦٧٥٠	٢٨٤٢٤٤٨	٧٢٢١٨٣٣
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي	-	-	-	١٦٤٤٢٩٨	١٦٤٤٢٩٨
لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك	١٣٧٦٣٧٥	٢٥٠ ٢٥٠٠	٢٧٥٦٧٥٠	٢٨٤٢٤٤٨	٧٢٢١٨٣٣
إستثمارات مالية بالكلفة المطفأة	١٩ ١٧٠٠ ٨٦٦	-	-	-	-
قروض وسلفيات (بالصافي)	٧٥٥	٨١٤	١٣٢	-	-
أرصدة مدينة وأصول أخرى	١١٣٩٧	-	-	٤٨١٣	١٦٦٢١٠
ممتلكات ومعدات (بالصافي)	-	-	-	٣٠٧٤٤	٣٠٧٤٤
إجمالي الأصول	١٠١٠٥٥٩	٢٥١٠٠٥	٢٧٥٣٥٦٤	٢٨٠٨٦١٠٥	٢٨٠٨٦١٠٥
الإلتزامات وحقوق المركز الرئيسي	-	-	-	٢٢٤٤٣٥٩	٢٢٤٤٣٥٩
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	-	-
ودائع العملاء	٣٩٩١٠٦٦	٦٣٠٠٠٠	٥٦١٠٠٠٠	١١٤٣١٥٠	١١٤٣١٥٠
أرصدة دائنة والرتزامت	٦٠٣٥	-	-	١٩٨٨٠١٩	٢٠٤٢٨٣٤
أخرى	٦٣٣	-	-	٢٩٩ ٦٦٨	٢٩٩ ٦٦٨
مخصصات أخرى	-	-	-	٧٠٨٥٨٧٨	٧٠٨٥٨٧٨
حقوق المركز الرئيسي	-	-	-	-	-
إجمالي الإلتزامات	٤٣١٠٥٥١	٦٣٠٠٠٠	٥٦١٠٠٠٠	٢٣٤١٠٦٧٤	٢٣٤١٠٦٧٤
المركز الرئيسي	-	-	-	-	-
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	-	-
فارق التائر	١٦٥٠٧٦٧	١٨٨٠٠٥	٢١٩٢٥٦٤	١٣٢	١٨٨٨٣٧١
فارق التائر بسعر الفائدة المتزامكة	١٦٥٠٧٦٧	١٦٦٥١٣٩	١٨٨٨٣٧١	-	-

٢٠١٧	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر حتى ٦ أشهر	من ٦ أشهر أكثر من عام	بنود غير متأثرة بالفائدة	متوسط معدل الفائدة
الأصول	١ ٢٨١	٢٥٠٣	١٢٦٦	٦٢٥٦	١٠٠٢
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي	-	-	-	١٥٧٩٢١	١٥٧٩٢١
لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك	١٥٤٢٠٦٧	٢٥٠ ٢٥٠٠	٢٦٩٢٥٦٤	٣٤١٩٧٥٥	٣٤١٩٧٥٥
إستثمارات مالية بالكلفة المطفأة	٧٢٣٢٢٥	-	-	-	-
قروض وسلفيات (بالصافي)	٦٣٨	١٢٠٦	٢٥٠٣	١٢٦٦	٦٢٥٦
أرصدة مدينة وأصول أخرى	٤٠٦٨	-	-	١١١٣٤	٥١٤٠٢
ممتلكات ومعدات (بالصافي)	-	-	-	٢٢٨٤٥	٢٢٨٤٥
إجمالي الأصول	٢٢٦٩٨٣٨١	٢٥١٠٠٥	٢٦٦٦	٢٧٧٨٥٠٥١	٢٧٧٨٥٠٥١
الإلتزامات وحقوق المركز الرئيسي	-	-	-	٢٢٨٤٥	٢٢٨٤٥
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	-	-
ودائع العملاء	٥١٦٧١٦٩	٣٠٤٢٨٤	٥٥٥٥٦٦	١١٣٥١٩٢٥	١١٣٥١٩٢٥
أرصدة دائنة والرتزامت	٨٤٦٣٣	-	-	١١٦٤٨٧٢	١٢٤٩٥٢٥
أخرى	٦٣٣	-	-	١٥٨٣١٦	١٥٨٣١٦
مخصصات أخرى	-	-	-	٧٢٢٢٣٧١	٧٢٢٢٣٧١
حقوق المركز الرئيسي	-	-	-	-	-
إجمالي الإلتزامات	٥٢٥١٨٢٢	٣٠٤٢٨٤	٥٥٥٥٦٦	٢١٦٣٣٤١٩	٢١٦٣٣٤١٩
المركز الرئيسي	-	-	-	-	-
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	-	-
فارق التائر	١٧٤٤٦٥٥٩	١٧٤٤٣٤٨١	١٦٦٠٤٥٨	١٦٦٠١٧٤٤	١٦٦٠١٧٤٤
فارق التائر بسعر الفائدة المتزامكة	١٧٤٤٦٥٥٩	١٧٤٤٣٤٨١	١٦٦٠٤٥٨	-	-

وبين الإيضاح رقم (٢٩) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية متوسط أسعار الفائدة المستخدمة بمعرفة البنك خلال العام مقارنة بالعام الماضي على تلك الأصول والإلتزامات المالية.

حساسية أسعار الفائدة

يبين الجدول التالي حساسية التغير المحتمل في أسعار الفائدة مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة.

حساسية بيان الدخل هي الأثر الناتج عن تغيرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيراد الفوائد لمدة سنة واحدة إعتياداً على معدل سعر فائدة عائم للأصول والإلتزامات المالية، ويكون الأثر على حقوق المركز الرئيسي هو صافي التغير في إيرادات الفوائد بعد إستبعاد أثر ضرائب الدخل.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

العملة	أثر الزيادة في سعر الفائدة ٢ ٪
ريال يموني	١٦.٤١٦٦٢١
دولار أمريكي	٢٥٠٢٠١٠
ريال قطري	(٢٥٣٩٢)

العملة	أثر النقص في سعر الفائدة ٢ ٪
ريال يموني	١٦.٤١٦٦٢١
دولار أمريكي	٢٥٠٢٠١٠
ريال قطري	(٢٥٣٩٢)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

العملة	أثر الزيادة في سعر الفائدة ٢ ٪
ريال يموني	١٣.٦٦٣٨٩٤
دولار أمريكي	٢٩٢٠٦١٨
ريال قطري	١٥٩٤٦

العملة	أثر النقص في سعر الفائدة ٢ ٪
ريال يموني	١٣.٦٦٣٨٩٤
دولار أمريكي	٢٩٢٠٦١٨
ريال قطري	١٥٩٤٦

د - التعرض لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية، ونشأ من الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية. إن العملة التشغيلية المعتمدة لدى البنك هي الريال اليمني، ونظراً لتعامل البنك في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الأمر قد يعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى فإن البنك يعمل على مراعاة التوازن في مركز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمشوررقم (٦) لسنة ١٩٩٨ بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حدة عن ١٥ ٪ من رأسمال البنك وإحتياطياته إضافة إلى أن الفائض في المركز المجمع لكافة العملات لا يجب أن يزيد عن ٢٥ ٪ من رأسمال البنك وإحتياطياته.

ومن أجل الإلتزام بتعليمات البنك المركزي والواردة بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ يعمل البنك دورياً على مراقبة مركز العملات الأجنبية والتصرف في الفائض من العملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

ويوضح الجدول التالي صافي التعرض لمخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية:

٢٠١٨	ريال قطري	ريال يموني	أخرى	الإجمالي
الأصول	٢٩٠٤٣	١٤١٤٥	٣٨٥١٣	٢٨٠٨٦١٠٥
الإلتزامات	(٧٤٤٠٥٦)	(٢٥٣٣١١)	(٢٠٤٦٩٨٩٣)	(٢٨٠٨٦١٠٥)
صافي مركز العملات الأجنبية	(٥٤٦٦٣)	(٧٥١٨٠٠)	(١١١٠٩١٨)	-

٢٠١٧	ريال قطري	ريال يموني	أخرى	الإجمالي
الأصول	٢٠٥٥٦	٤١٥٨٧	٣٩٤٩٩	٢٧٧٨٥٠٥١
الإلتزامات	(٧٨٤٠٨٥٤)	(٤٧٥٥٧)	(٣٨٥١٧)(١٩٨٣١٥٠)	(٢٧٧٨٥٠٥١)
صافي مركز العملات الأجنبية	(٨٧٥٠٦١)	(١٥٨٣١٦)	(٩٨٢)	-

أثر التغير في القيمة العادلة للعملة (تحليل الحساسية)

يوضح الجدول التالي أسعار صرف العملات الأجنبية الهامة نهاية العام مقارنة بالعام الماضي:

العملة	سعر الإقفال وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني كما في	سعر الإقفال وفقاً لسعر السوق كما في
دولار أمريكي	٢٥٠,٢٥	٢٥٠,٢٥
يورو أوروبي	٢٦١,٧٨	٦٦٨
ريال قطري	٦٨,٧٢	١٥١

بنأاً على تعليمات البنك المركزي اليمني، قام البنك باستخدام سعر الإقفال وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني لتقييم مركز العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ٢٠١٧.

ومع مراعاة متوسط أسعار الصرف في السوق، يوضح الجدول التالي الأثر المتوقع لحركة العملات الرئيسية مقابل الريال اليمني على بيان الدخل الشامل، مع بقاء بقافة العوامل الأخرى ثابتة.

العملة	الأثر المتوقع على بيان الدخل الشامل
دولار أمريكي	٣٠١٨ (١ ٢٢٨٣٠٢)
يورو أوروبي	(٨٩٤١)
ريال قطري	(١٢٥٣٣)
أخرى	١٥١

وبين إيضاح رقم (٣٠) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية مركزالعملات الأجنبية الهامة والقائمة في تاريخ البيانات المالية مقارنة بالعام الماضي.

هـ- مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة قصور معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين، ويعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطرمن خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال العمل على الفصل الفعال للتواجبات والمصاحبات وإجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

و- مخاطرأخرى

تشمل المخاطرالأخرى مخاطرعدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطرالقانونية ومخاطرابالسمعة، ويتم السيطرة على مخاطرعدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطارمن السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة، ويتم إدارة المخاطر القانونية من خلال التطبيق الفعال لتوصيات المستشارين القانونيين داخل وخارج البنك، ويتم إدارة مخاطرابالسمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة البنك بالإضافة لإصدارتعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

٦- إدارة رأس المال

الهدف الأساسي من إدارة البنك لرأس المال هو التأكد من الإلتزام بمتطلبات رأس المال الصادرة عن البنك المركزي اليمني، وأن البنك يحتفظ بمعدل تصنيف إئتماني متميزوكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الإحتفاظ به، ويقوم البنك بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في هذا الشأن وذلك باستخدام أساليب وفقاً للمعايير المطبقة من البنك المركزي اليمني لأغراض الرقابة. ويقوم البنك بإعداد تقاريريدورية (كل ٣ شهور) بنسبة كفاية رأس المال وذلك طبقاً لمشورالبنك المركزي اليمني رقم (٢) لسنة ١٩٩٧.

ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الإحتفاظ بنسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطربنسبة معترف بها دولياً تبلغ ٨٪ (كحد أدنى). كما أنه على البنك أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى ودائع العملاء تبلغ ٥٪ (كحد أدنى).

ويتم إحساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الأساسي والمساند بإجمالي أصول والرتزامت البنك والموضحة في البيانات المالية بعد ترجيحها بأوزان المخاطركما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	مليون ريال يميني	مليون ريال يميني
رأس المال الأساسي	٧٠٨٦	٧٢٢٢
رأس المال المساند	١٣	٢
إجمالي رأس المال	٧٠٩٩	٧٢٢٤
الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر		
إجمالي الأصول	٩٧٤	٣٣٣٥
إلتزامات العرضية والإرتباطات	-	-
إجمالي الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر	٩٧٤	٣٣٣٥
نسبة كفاءة رأس المال	١٣٦٩٪	٢١٧٪

ويتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح (الخسائر) المرحلة (بعد استبعاد المساهمات في رأس مال أي بنك محلي أو شركة مالية محلية - إن وجدت.). أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة التي يكونها البنك على الديون المنتظمة وبيحت ألا يزيد عن ٢٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

٧. نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
نقدية بالصندوق _ عملة محلية	٢١٤٦٠٥	٥٢٨٠٥
نقدية بالصندوق _ عملة أجنبية	١١١٦٠٢	٩٧١٠٣
	٣٢٦٠٧	١٤٩٩٠٨
إحتياطي الرأمي لدى البنك المركزي اليمني - عملة محلية	٥٩٥٣٦٩	٦٦٥٠٠١
إحتياطي الرأمي لدى البنك المركزي اليمني - عملة أجنبية	٧٢٢٧٢٢	٧٦٣٠١٢
	١٣١٨٠٩١	١٤٢٨٠١٣
	١٦٤٤٢٩٨	١٥٧٧٩٢١

تتمثل أرصدة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي اليمني في الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل حسابات العملاء بالريال اليمني والعملات الأجنبية (بدون فوائد)، وهذا الرصيد غير متاح للاستخدام اليومي للبنك.

٨. أرصدة لدى البنوك

	٢٠١٨	٢٠١٧
إيضاح	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
البنك المركزي اليمني		
حسابات جارية - عملة محلية	١٥٢٢٧٣١	١٥٨٤٥٨٤
حسابات جارية - عملة أجنبية	١٠٧٥٨٣٥	١٠٢٩٧٤٠
بنوك محلية		
حسابات جارية - عملة محلية	٤١١٣١	٤٩٣٣٣٠
حسابات جارية - عملة أجنبية	١٥٣٧٤	٥١٧٦٤
الودائع لأجل - عملة محلية	-	١١٠٠٠٠٠٠
المركز الرئيسي		
حسابات جارية - عملة أجنبية	١٨٩٩١٦	٣١٠٣٧٧
الودائع لأجل - عملة أجنبية	٤٣٦٩٣٧٦	٤٤٢٠٦٠٧
الودائع لأجل - عملة أجنبية	٤٥٦٩٢٢	٤٧٣٠٩٨٤
مخصص خسائر تذبدي القيمة	(٢٥٤٠٠)	١٨٨٩٠٤٠٢
	٧٢٢١٨٣٢	١٨٨٩٠٤٠٢

تحمّل الودائع لأجل لدى البنوك المحلية والمركز الرئيسي أسعار فائدة متغيرة في حين لا تحمّل الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني وكذا البنوك المحلية والخارجية أي فوائد.

٩. إستثمارات مالية بالتكلفة المتطافئة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تتمثل الإستثمارات المالية بالتكلفة المتطافئة (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:
إستثمارات محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق) في أذون خزانة (سندات دين) صادرة عن البنك المركزي اليمني بالنايئة عن وزارة المالية في الجمهورية اليمنية وبينائها كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
ألف ريال يميني	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
أذون خزانة استحقاق يوم ٩٠ (ثلاثة أشهر)	١٩٣٠٠٠٠٠	٧٣٠٠٠٠٠
يخصم: رصيد خصم الإصدار	(١٢٩١٧٤)	(٦٣٧٥٥)
	١٩١٧٠٨٦٦	٧٢٣٦٢٤٥

تحمّل أذون الخزانة أسعار فائدة تتراوح بين ١٦,٦٠٪ إلى ١٦,٩٧٪ خلال العام ٢٠١٨ (١٦,٥٩٪ إلى ١٦,٦٠٪ خلال عام ٢٠١٧). ووفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تعتبر أذون الخزانة التي تستحق خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر جزءاً من النقدية وما في حكمها.

١٠. القروض والسلفيات (بالصافي)

أ. القروض والسلفيات وفقاً للنوع

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ايضاح رقم	ألف ريال يميني
جاري مدين	٤٩٣٨٣	٦٠٩٥٣٢٠٩
قروض للعملاء	١٣٥٦٩٤١	٥٢٤٠٦١
قروض موظفين	٣٤٢٨	٥٩٧٩
	٢١٩١٨٢٢	٢٠٦٤٢٤٩
يخصم: فوائد مجنبة	(١٠٠)	(٧٨١٣١٩)
يخصم: مخصص تذبدي قيمة القروض والسلفيات (١١)	(١٣٦٦٣٣)	(١٢٧٦٧٤)
	٢٢٠٤	٦٢٥٦

طبقاً لأحكام قانون قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ مادة (٨٥) وكذلك قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ المادة رقم (١٤)، فإن كافة المخصصات المكونة طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني عن القروض والتسهيلات الائتمانية والإلتزامات العرضية تكون معفاة من الخضوع لضريبة الدخل.

بلغت قيمة القروض والسلفيات غير المنتظمة والمصنفة رديئة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٤١١٣٣١١ / ألف ريال يميني بعد خصم الفوائد المجنبة بمبلغ ٢٥١٣٥ / ٩٥٢ ألف ريال يميني، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بلغت قيمة القروض والسلفيات غير المنتظمة والمصنفة رديئة مبلغ ٣٤٩٦٧٦١ / ألف ريال يميني بعد خصم الفوائد المجنبة بمبلغ ٣١٩ / ٧٨١ ألف ريال يميني.

ب. القروض والسلفيات وفقاً للقطاعات

	جاري مدين	قروض للعملاء	قروض موظفين	الإجمالي
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
أفراد	-	١٤٦٢٨	٣٤٢٨	١٨٠٥٦
تجاري	٥٦٧٥	٩١٧٥٤٠	-	٩٢٣٢١٥
صناعي	٨٢٥٨١٨	٤٢٤٧٧٣	-	١٢٥٠٥٩١
	٤٩٣٨٣	١٣٥٦٩٤١	٣٤٢٨	٢١٩١٨٦٢

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
أفراد	-	٥٩٧٩
تجاري	٧٦١١٨٦	١٢٠٨٢٤
صناعي	٧٧٣٠٣٣	٣٩٠٧٥٧
	١٥٣٤٢٠٩	٥٩٧٩
تظهر المبالغ أعلاه بالمقيم الإجمالية قبل خصم مخصص تذبدي قيمة القروض والسلفيات وكذا الفوائد المجنبة.		
١-١٠ فوائد مجنبة		

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
الرصيد في بداية العام	٧٨١٣١٩	٦٠٩٨٢٨
الزيادة خلال العام	١٧٠٧٠٦	١٧١٤٩١
	٩٥٢٠٢٥	٧٨١٣١٩

تمثل الفوائد المجنبة قيمة الفوائد المستحقة عن القروض والسلفيات غير المنتظمة وتطبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني فإن هذه الفوائد لا تعتبر إيرادات إلا عند تحصيلها فعلاً.

١١. مخصص تذبدي قيمة القروض والسلفيات (منتظمة وغير المنتظمة)

أ - مخصص تذبدي قيمة القروض والسلفيات وفقاً للنوع

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ايضاح رقم	محدد ألف ريال يميني
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	(٢٥)	١٢٧٦٣٧٤
المكون خلال العام(٢٥)	-	٨
مخصصات إنتفى الغرض منها (٢٤)	(٣٩٠٤٩)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٢٣٧٣٢٥	٣٠٨

	٢٠١٧	٢٠١٨
البيان	ايضاح رقم	محدد ألف ريال يميني
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	(٢٥)	١٣٣٣٨١٨
المكون خلال العام	-	-
مخصصات إنتفى الغرض منها (٢٤)	(٥٧٤٤٤)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٢٧٦٣٧٤	٣٠٠

ب - مخصص تذبدي قيمة القروض والسلفيات وفقاً للقطاعات

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	أفراد ألف ريال يميني	قروض شركات ألف ريال يميني
الرصيد في بداية العام	٥٧٠١	١٢٧٠٩٧٣
المكون خلال العام	٨	-
مخصصات إنتفى الغرض منها	-	(٣٩٠٤٩)
الرصيد في نهاية العام	٥٧٠٩	١٢٣١٩٢٤

	٢٠١٧	٢٠١٨
البيان	أفراد ألف ريال يميني	قروض شركات ألف ريال يميني
الرصيد في بداية العام	٥٧٠١	١٣٢٨٤١٧
المكون خلال العام	-	-
مخصصات إنتفى الغرض منها	-	(٥٧٤٤٤)
الرصيد في نهاية العام	٥٧٠١	١٢٧٠٩٧٣

١٢. أرصدة مدينة وأصول أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
فوائد مستحقة	١١٣٩٧	٤٠٦٨
مصروفات مدفوعة مقدماً	٤٧٨٥	١٠٨١٤
أرصدة مدينة أخرى	٢٨	٣٢٠
	١٦٢١٠	٥١٤٠٢

١٣. ممتلكات ومعدات (بالصافي)

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	مجموع	مجموع
التكلفة في ٢٠١٨/١/١	٢٠١٨/١/١٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١/٢٠١٧/١٢/٣١
الإضافات خلال العام		
التكلفة في ٢٠١٨/١/١	٢٠١٨/١/١٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١/٢٠١٧/١٢/٣١
الإهلاك في ٣١ يميني	٢٠١٨/١/١٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١/٢٠١٧/١٢/٣١
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
آلات وأجهزة كمبيوتر	١٥٩٦٦٩	١٧٧١٣٦
أثاث	١٠٤٨	٥٦٨١٨
ومفروشات وسيارات	-	١٣٢٨٣
تحسينات مباني	١٦٦٧	١٧٨٣٩٦
الإجمالي	٤٠٧١١٨	٢٠١٨٢
	٤٢٧٣٠٠	٣٨٤٧٣٣
	١٢٢٨٣	٣٩٦٥٥٦
	٣٠٧٤٤	٥١٤٠٢

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	مجموع	مجموع
التكلفة في ٢٠١٨/١/١	٢٠١٨/١/١٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١/٢٠١٧/١٢/٣١
الإضافات خلال العام		
التكلفة في ٢٠١٨/١/١	٢٠١٨/١/١٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١/٢٠١٧/١٢/٣١
الإهلاك في ٣١ يميني	٢٠١٨/١/١٢٠١٧/١٢/٣١	٢٠١٨/١/٢٠١٧/١٢/٣١
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
آلات وأجهزة كمبيوتر	١٤٥٧٨١	١٣٨٨٨
أثاث	٤٠	٥٥٧٧٠
ومفروشات وسيارات	-	١٣٢٨٣
تحسينات مباني	٥٦٥	١٧٨٣٩٦
الإجمالي	٣٩٢٦٢٥	١٤٤٩٣
	٤٠٧١١٨	٣٩٥٤٣٣
	١٢٢٨٣	٣٨٤٧٣٣
	٢٢٨٤٥	٥١٤٠٢

١٤. أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ايضاح رقم	ألف ريال يميني
المركز الرئيسي - حسابات جارية - عملة محلية	(٣٢)	٢٦١١٩٠٨
بنوك محلية - حسابات جارية - عملة محلية	١٢٤٢٨	١٢٤٢٨
بنوك خارجية - حسابات جارية - عملة أجنبية	٣٣	١٥٩٠٣٣
	٢٦٤٢٣٥٩	١٧٨٥٩٣٥

١٥. ودائع العملاء

أ - ودائع العملاء وفقاً للنوع

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
حسابات جارية	١٠٩٧٨٤٧	١٠٩٧٦٩٥
ودائع لأجل	٤٦١٥٠٦٦	٦٠١٦٩٧٩
تأمينات إعتقادات مستندية وخطابات ضمان	٤٢٣٧١٢	٤١٣٣٨٩
ودائع أخرى	١١٥٤١	١١٥٤١
	١٦٠٢٨٢١٦	١٧٣٦٨٩٠٤

ب - ودائع العملاء وفقاً للقطاع

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
أفراد	٧٨٣٠٥٠٠	٨٩٥٢١١٣
بناء وتشبيد	٤٤٧١٠	٨٢٠٠١
تجاري	٧٤٩٣٨٥٨	٧٩٩٣٩٦٤
أخرى	٦٥٨١٤٨	٣٤٠٨٦٦
	١٦٠٢٨٢١٦	١٧٣٦٨٩٠٤

١٦. أرصدة دائنة والتزامات أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ايضاح رقم	ألف ريال يميني
مصلحة الضرائب - ضرائب الدخل	(١-١٦)	١٣٦٤٠١
فوائد وعمولات مستحقة	٦٠٣٦٥	٨٤٦٥٣
مصروفات مستحقة	١٠٧٣٤٧	٦١٨٥٤
الركة المستحقة	٢٢٢٣٦٥	٢٠٦٧٨٧
صافي التغيرات في مراكز العملات الأجنبية	١٣٢٢٥٤٦	٧٠٢٠٦١
أرصدة دائنة أخرى	٦٠٤٢٥	٥٧٧٦٩
	٢٠٤٨٣٨٤	١٢٤٩٥٢٥

١٠-١٦ مصلحة الضرائب - ضرائب الدخل

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
ضرائب الدخل في بداية العام	١٣٦٤٠١	٣٥٥٧٧٤
يخصم: المستخدم خلال العام	(١١٧٩٦٥)	(٣٣٧٥٦٩)
يضاف: المكون خلال العام	٢٥٦٩٠٠	١١٨١٩٦
	١٧٥٣٣٦	١٣٦٤٠١

١٧. مخصصات أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ايضاح رقم	مخصص
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	١١٠٠	١٥٧٢١٦
تأثير تطبيق معيار التقارير المالية رقم (٩)	(٢٥)	٩٤٤٧
يضاف: المكون خلال العام	١٨٧٧	١٣٥٠٠٠
يخصم: المستخدم خلال العام	-	(٥٣٧٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٢٤٢٤	٢٩٦٢٨

	٢٠١٧	٢٠١٨
البيان	ايضاح رقم	مخصص
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٤٦٠٠	١٩٦١٢
يضاف: المكون خلال العام	(٢٥)	١٣٧٦٠٤
يخصم: مخصصات إنتفى الغرض منها	(٢٤)	(٣٥٠٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١١٠٠	١٥٧٢١٦

١٨. حقوق المركز الرئيسي

أ - رأس المال

يبلغ رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ / ٦٠٠٠٠٠٠ / ألف ريال يميني (مبلغ / ٦٠٠٠٠٠٠ / ألف ريال يميني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧) وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ والذي يتطلب من البنوك زيادة رؤوس أموالها لتصبح ١/٧ مليار ريال يميني.

البنك مملوك بالكامل لبنك قطر الوطني - دولة قطر

٢٥ .المخصصات المحملة على بيان الدخل الشامل

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يمனி	ألف ريال يمனி
مخصص تدني قيمة الفروض والسلفيات	٨	-
مخصصات أخرى	١٣٦٨٧	١٣٧٦٠٤
	١٣٦٨٥	١٣٧٦٠٤

٢٦ . تكاليف الموظفين

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يمனி	ألف ريال يمனி
مرتبات أساسية	٧٦٣٨٧	٧٨٠٠٠
بدلات ومراتب	١٩٢٤٠٠	٧٩٦٣١
تأمين صحي	٦٤٩٦	١٣٦٣٨
تأمينات إجتماعية	١٠٣٣٩	١٠٧٥٩
أخرى	٦٠٠٠٠	١١٦٦٢
	٣٤٥٥٢٢	١٩٣٦٩٠

٢٧ .مصروفات أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يمனி	ألف ريال يمனி
مصروفات الزكاة	٢١٠٠٠	٢١١٦٠٠
حصة البنك من نفقات المركز الرئيسي	٩٣٦٠٠	٨٩١٠٠
صيانة	٤٥٤١٩	٥٥٣٣٢
إيجار تشغيلي	٣٨١٣٦	٣٨٢٨٦
اشتراكات (مؤسسة ضمان الودائع)	١٨٧٤٨	٢٢٥٧٦
كهرباء ومياه	١٨٣٧٠	١٣٩٢٠
مصروفات حراسة	١٧٦٦٦	١٧٢٤٢
تلكس وهاتف ويريد	١٦٤٣٣	١٦١٤٢
أتعاب مهنية وإستشارات	١٤٣١٣	١٧٤٨٣
مصروفات نظافة	٧٤٩٢	٧٥٠٨
دورات تدريبية	٣٢٤٠	٦٠٤٨
تأمين	٣٠٥٨	٤١٢٨
أدوات كتابية ومطبوعات	١١٠٠	٤٩٢٠
مصروفات ضيافة واستقبال	٨٦٤	٧٧١
مصروفات أخرى	١٧٧٩	٩٣٠٥
	٤٩٦٣١٨	٥١٤٣١١

٢٨ .إستحقاق الأصول والإلتزامات

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يمனி	ألف ريال يمனி
مصروفات الزكاة	٢١٠٠٠	٢١١٦٠٠
حصة البنك من نفقات المركز الرئيسي	٩٣٦٠٠	٨٩١٠٠
صيانة	٤٥٤١٩	٥٥٣٣٢
إيجار تشغيلي	٣٨١٣٦	٣٨٢٨٦
اشتراكات (مؤسسة ضمان الودائع)	١٨٧٤٨	٢٢٥٧٦
كهرباء ومياه	١٨٣٧٠	١٣٩٢٠
مصروفات حراسة	١٧٦٦٦	١٧٢٤٢
تلكس وهاتف ويريد	١٦٤٣٣	١٦١٤٢
أتعاب مهنية وإستشارات	١٤٣١٣	١٧٤٨٣
مصروفات نظافة	٧٤٩٢	٧٥٠٨
دورات تدريبية	٣٢٤٠	٦٠٤٨
تأمين	٣٠٥٨	٤١٢٨
أدوات كتابية ومطبوعات	١١٠٠	٤٩٢٠
مصروفات ضيافة واستقبال	٨٦٤	٧٧١
مصروفات أخرى	١٧٧٩	٩٣٠٥
	٤٩٦٣١٨	٥١٤٣١١

٢٩.أَسعار الفائدة المطبقة خلال العام

يوضح الجدول التالي أسعارالفائدة المطبقة على أصول واللتزامات البنك خلال العام مقارنة بالعام الماضي:

	٢٠١٨	٢٠١٧		٢٠١٧	٢٠١٨
البيان	ريال يميني	دولار أمريكي	ريال قطري	دولار أمريكي	ريال قطري
الأصول	%	%	%	%	%
فروض وسلفيات ممنوحة لعملاء	١٦	١٠	-	٢٢	٨,٥
فروض ممنوحة لعملاء أرصدة لدى البنوك	١٦	٩,٣٨	-	٢٢	٨,٥
ودائع لأجل	١٥,٨٠	٢,١٢	١,٩	١٤,٤٤	١,٠٥
إستثمارات مالية بالتكلفة المطفأة (أذون خزنة) الإلتزامات	١٦,٨	-	-	١٦,٦٠	-
ودائع عملاء	١٥	٠,٤٠	٠,٥٠	١٥	٠,٥
ودائع لأجل					

٣٠. مراكز العملات الأجنبية الهامة

تطبيقا لتعليمات البنك المركزي اليمنى الصادرة بالمشورقم (٦) لسنة ١٩٩٨ فإن على البنك وضع حد لכול مركزعملة على حده فضلاً عن حد إجمالي لمركزالعملات المختلفة مجتمعە. وبناء عليه لا يزيد الفائض أو العجزفي مركزكل عملة على حده عن ١٥ ٪ من رأسمال البنك واحتياطياته وبحيث لا يزيد الفائض أو العجزفي مركزالعملات مجتمعة عن ٢٥ ٪ من رأسمال البنك واحتياطياته.

ويوضح الجدول التالي مركزأهم العملات الأجنبية كما في تاريخ البيانات المالية:

	٣١ ديسمبر٢٠١٨	٣١ ديسمبر٢٠١٧	
الفااض (العجز) رأس مال البنك	النسبة إلى ألف ريال يميني	الفااض (العجز) رأس مال البنك	النسبة إلى ألف ريال يميني
اسم العملة	٤١٣ (١٠٢٥	١٤٣٩ (٪	١٨٠ (٧٥
دولارأمريكي	٢٣	١٠	٣
يورو	١٠٠	١٥٣	٠٢
ريال قطري	٣٦ (١١	١٥) (٪	٠) (٥٩٧٠
أخرى	٩٦١	٠,٠١	٩٨٢
صافي (العجز)	(٩١٨ -١١١٠)	(٥,٥٨ -١٥)	(٤٦٦ -٨٧٨)

يلع سعرصرف الدولارالأمريكي /٢٥٠,٢٥/ ريال يميني كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٨ (الدولارالأمريكي يعادل /٢٥٠,٢٥/ ريال يميني كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٧) طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٣١. توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات

تبين الجداول التالية توزيعاً للأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للموقع الجغرافي والقطاعات الإقتصادية كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٨:

وفقاً للموقع الجغرافي

	الأتصالات الإقتصادية	الأتصالات الإقتصادية
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
محلياً (الجمهورية اليمنية)	٣٣٥١٦٨١٥	٣١١٦٨٤٣١١
الشرق الأوسط	٤٥٦٩٢٩٠	٣٢٥١٢٥٤
آسيا	-	-
أفريقيا	-	٥٨١٥٠
أوروبا	-	١٢٤٣
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٢٤٩
	٢٨٠٨١٠٥	٢١٠٠٠٢٢٧

وفقاً للقطاعات الإقتصادية

	الأتصالات العرضية	الأتصالات العرضية
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
أقرارد	٣١٢٠	٧٨٣١٥٠٠
بنوك ومؤسسات مالية	٢٧٧١٠٧٤٠	٢٦٢٤٢٥٩
تجاري	-	٧٥٣٨٥١٨
أخرى	-	٣٠٠٥٨٠٠
	٢٨٠٨١٠٥	٢١٠٠٠٢٢٧

كما توضح الجداول التالية توزيعاً للأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للموقع الجغرافي والقطاعات الإقتصادية كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٧:

وفقاً للموقع الجغرافي

	الأتصالات العرضية	الأتصالات العرضية
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
محلياً (الجمهورية اليمنية)	٠٧٠٥٤٠٣٣	١٨٢٨٤٦١٢
الشرق الأوسط	٩٨٤٠٧٨	٢٢٠٦٩١
آسيا	-	-
أوروبا	-	١٢٤٣
أفريقيا	-	٥٥٨٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٢٤٩
	٢٧٧٨٥٠١	٢٠٥١٢٦٨٠

وفقاً للقطاعات الإقتصادية

	الأتصالات عرضية	الأتصالات عرضية
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
أفراد	٦٢٥٦	٨٩٥٢١١٣
بنوك ومؤسسات مالية	٢٧٥٥٤٥٤٨	١٧٨٥٩٣٥
تجارة	-	٨٤١٦٧٩١
أخرى	-	١٤٠٧٨٤١
	٢٧٧٨٥٠١	٢٠٥١٢٦٨٠

٣٢. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يعتبرالطرف ذوعلاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثيرهام جوهري أو له سيطرة مشتركة على البنك عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، وتمثل الأطراف ذوي العلاقة للبنك في مركزه الرئيسي وكافة الفروع والشركات التابعة للمركزالرئيسي وأعضاء الإدارة التنفيذية.

ويتعامل البنك مع الأطراف ذوي العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير، وذلك تطبيقاً لأحكام قانون البنوك والقرارات التفسيرية للبنك المركزي اليمنى الصادرة بالمشورقم (٤) لسنة ١٩٩٩ والتي قررت حدود للمعاملات الإئتمانية مع الأطراف ذوي العلاقة. وتمثل طبيعة هذه المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأرصدها وحجمها في تاريخ البيانات المالية فيما يلي:

أ. الأرصدة لدى البنوك

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
الرصيد في أول يناير	٤٧٣٠٩٨٤	٧١١٥٤٦١
الزيادة خلال العام	٢٤٢٧٧٧ (١٠٠	٤٢٣٩٥٥٨٥ (٠٦٢
المسترد خلال العام	(٤٤٢١٠٤٤١)	(٤٤٦٨٠٠٦٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤٥٦٩٢٩٠	٤٧٣٠٩٨٤

ب - أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
الرصيد في أول يناير	٤٥٤ (١٦١٤	(٣٩٥٧٢٦)
المسترد خلال العام	٢٢٣١٨	٤٨٣٠٠٥
الزيادة خلال العام	(١٠١٩٧٧٢)	(١٧٠١٧٣٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	(٢٦١١٩٠٨)	(١٦١٤٤٥٤)

ج - الإبرادات والمصرفوات خلال العام

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
فوائد من أرصدة لدى البنوك	٨٦٩١٥	٥٥٥٩٧
حصة البنك من نفقات المركزالرئيسي	(٣٦٠٠)	(٨٩١٠٠)

د - رواتب ومرتبأ الإدارة العليا

كانت رواتب ومرتبأ الإدارة العليا خلال العام مقارنة بالعام الماضي كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
رواتب ومرتبأ	٣١٨٨٢	١١٧٥١

٣٣. الموقف الضريبي

يتمثل الفرق بين الريح المحاسبي والريح الضريبي لعام ٢٠١٨ في إضافة مبلغ /٤١٢ ٢٠٢ /ألف ريال يميني نتيجة تسوية الريح المحاسبي بالمخصصات المكونة خلال العام والخاصة للضريبة والمحملة على بيان الدخل الشامل وكذا حصة البنك من نفقات المركزالرئيسي وذلك على أساس معدل ضريبة يبلغ (٢٠٪) للوعاء الخاضع للضريبة.

تمت المحاسبة الضريبية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضرائب المرتبآت والأجورحتى نهاية عام ٢٠١٤.

تم إخطارالبنك من قبل لجنة التسوية الضريبية خلال عام ٢٠١٧ بربط إضافي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية مع غرامات التأخيربمبلغ /٧٨٩٠ /ألف ريال يميني عن عام ٢٠١٠، وتم الطعن بمعرفة البنك على قرارلجنة التسوية لدى لجنة التسوية الضريبية، وفي ١٣ يناير٢٠١٩ تم إخطار الإضافي وقبول طعن البنك والغاء قرارلجنة التسوية. تم الاستئناف من قبل مصلحة الضرائب لدى محكمة الضرائب الإبتدائية على قرارلجنة الطعن الأولى، وصدرحكم المحكمة الإبتدائية لصالح البنك ولم ينبع بأي إعتراض من قبل مصلحة الضرائب على حكم محكمة الضرائب الإبتدائية.

تم تقديم الإقرارالضريبي لعام ٢٠١٥ في الموعد القانوني وسداد الضرائب من واقع الإقرار، وقامت مصلحة الضرائب خلال عام ٢٠١٨ بإخطارالبنك بعناصرربط الضرائب طبقاً لنموذج الربط رقم (٣) كربط إضافي للإقرارالمقدم من البنك بمبلغ إجمالي /١٢٢١ /مليون ريال يميني وقد إعترض البنك على الإخطارفي الموعد القانوني لدى لجنة التسوية الضريبية، وفي ١٣ يناير٢٠١٩ تم إخطار البنك بقرارلجنة الطعن الأولي رقم (٥١) لسنة ٢٠١٨ بفرق ضريبة بمبلغ إجمالي /١١,٧ /مليون ريال يميني تتضمّن مبلغ ٣,٩/ مليون ريال لضريبة الأرباح، مبلغ ٢,٥/ مليون ريال يميني لضريبة المرتبآت والأجور، ٥,٣/ مليون ريال يميني لضريبة الءاء المستقل، وقد قام البنك بسداد الفروق حسب قرارلجنة الطعن. وفي ١ إبريل ٢٠١٩ تم إخطارالبنك من قبل محكمة الضرائب بالطعن الجزئي المقدم من قبل مصلحة الضرائب على قرارلجنة الطعن وما رالت القضية منظورة أمام محكمة الضرائب ولم ينبع بأي إخطارات ربط إضافية حتى تاريخه.

تم تقديم الإقرارالضريبي لعام ٢٠١٦ في الميعاد القانوني وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار.

في إبريل ٢٠١٩ تم إخطارالبنك بعناصرالربط الإضافي طبقاً لنموذج الربط رقم (٣) كربط إضافي للإقرارالمقدم من البنك (بعد خصم الضرائب المسددة) بمبلغ /٥١ /مليون ريال يميني لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضريبة المرتبآت والأجورضريبة الءاء المستقل. وقد قام البنك بالإعتراض على ذلك في الموعد القانوني لدى لجنة التسوية الضريبية والتي لم تصدرقرارها حتى تاريخه.

تم تقديم الإقرارالضريبي لعام ٢٠١٧ في الموعد القانوني وسداد الضرائب من واقع الإقرار، ولم يتم الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب ولم يبلغ البنك بأي إخطارات ربط إضافية من مصلحة الضرائب عن عام ٢٠١٧.

٣٤. الموقف الركوي

يقوم البنك بتقديم إقراره الركوي سنوياً وسداد الركة من واقع الإقرار

تم سداد الركة حتى نهاية عام ٢٠١٧ وسداد الركة من واقع الإقرار

٣٥. إلتزامات محتملة

توجد عدد من القضايا المرفوعة ضد البنك في المحاكم المختصة، وبناء على الراي القانوني نرى إدارة البنك أنه لن يتربط على ذلك وجود أي إلتزامات على البنك.

٣٦. بيئة العمل في اليمن

عانت الجمهورية اليمنية مؤخراً من أزمة أمنية وسياسية واقتصادية.. وذلك ابتداء من شهرمارس ٢٠١٥ وقد نتج عن ذلك إنخفاض في الأنشطة التجارية والإقتصادية في الجمهورية.

وحيث أنه من الصعب التنبؤ بأثارالأزمة المذكورة بسبب إستمرارها كما في تاريخ إصدارالبيانات المالية لعام ٢٠١٨، فُوكد الإدارة أنها تتخذ التدابير اللازمة لدعم إستمرارالبنك في ظل بيئة العمل الإقتصادية القائمة التي قد تنعكس على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٨ وعلى تقديرات الإدارة بالنسبة للقيمة العادلة للأصول والإلتزامات، وكذلك الخطط المالية المعدة لعام ٢٠١٩.

٣٧. أنشطة الأمانة

لا يحتفظ البنك أو بديرأصول لأخرين أو بالتبائة عن آخرين.

٣٨. عقود الإيجار التشغيلية

بلغ إجمالي الحد الأدنى لدفعات الإيجارالمستقبيلة بموجب عقود إيجارغرفقبالة للإئفاء كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
البيان	ألف ريال يميني	ألف ريال يميني
فترة لا تزيد عن سنة واحدة	٣٦٣٣٦	٣٦٣٣٦
فترة تزيد عن سنة واحدة ولا تتعدى خمس سنوات	٧٢٦٧٢	١٠٩٠٠٨
فترة تزيد عن خمس سنوات	-	-
	١٠٩٠٠٨	١٤٥٣٤٤

٣٩. أرقام المقارنة

تم إعادة تدويب بعض أرقام المقارنة بما يتمشى مع تدويب البيانات المالية للعام الحالي وذلك بغرض عرضها بشكل أفضل، كما أن إعادة التدويب تلك الأرقام المقارنة لم يؤثرعلى حقوق المركزالرئيسي أو الأرباح المرحلة.

البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها

اتصل على ١٥١٧٥١٧ | ٩٦٧+ أو قم بزيارة QNB Yemen@qnb.com

